المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

عشر سنوات على احتلال العراق

١٠ – ١١ نيسان / أبريل ٢٠١٣

غزو العراق وتأثيره في المكانة الإقليمية لإسرائيل وفي آفاق تسوية القضية الفلسطينية

أنطوان شلحت

هذه نسخة أولية للورقة لأغراض العرض في المؤتمر، ولا يجوز استخدامها أو الاقتباس منها لحين نشرها في صيغتها النهائي

غزو العراق وتأثيره في المكانة الإقليمية لإسرائيل وفي آفاق تسوية القضية الفلسطينية

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١٣

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع رقم: ٨٢٦ – منطقة ٦٦ – الدفنة
ص. ب: ١٠٢٧٧ – الدّوحة، قطر
هاتف: ٤٤١٩٩٧٧٧ ٩٧٤+ | فاكس: ٤٤٨٣١٦٥١ ٩٧٤+
www.dohainstitute.org

المحتويات

مدخل ٤

تلاشي تهديد "الجبهة الشرقية" و"كبح البرنامج النووي العراقي"..... ٥

من تقرير بيكر– هاملتون إلى الانسحاب الأميركي..... ٧

ما بعد الانسحاب الأميركي ١٠

مسودة

مدخل

مثّل الغزو الأميركي للعراق سنة ٢٠٠٣، بالنسبة إلى إسرائيل، ذروة أخرى في "عهد جديد" يتعلّق بتاريخ هذا البلد. وقد بدأ هذا "العهد" – برأي أحد كبار ضبّاط شعبة الاستخبارات العسكرية "أمان" في الجيش الإسرائيلي – منذ تسعينيات القرن العشرين الفائت، وشهد حتّى الآن حدثين مفصلين: الأول، حرب الخليج الأولى سنة ١٩٩١ والتي حُرّر خلالها الكويت من الاحتلال العراقي؛ الثاني، حرب الخليج الثانية سنة ٢٠٠٣، والتي أدّت إلى قيام الولايات المتّحدة بغزو العراق واحتلاله وإسقاط نظام حزب البعث بزعامة صدّام حسين. وفي إثر هاتين الحربين تدهورت مكانة العراق من دولةٍ إقليميةٍ مركزيةٍ إلى "دولةٍ فاشلةٍ". وما يشهد على ذلك، أكثر من أيّ شيء آخر، هو الواقع الذي يسود في العراق الآن بعد انتهاء الاحتلال الأجنبي وانسحاب الجيش الأميركي، والذي يشير إلى انقسامه عمليًا إلى ثلاث دولٍ: شيعية وسنية وكردية، وإلى معاناته الكبيرة جرّاء إرهابٍ طائفي شديد الوطأة لا يتيح إمكان ترميمه قبل فترةٍ طويلةٍ [١].

وبموجب قراءاتٍ أخرى أكثرَ جدّة، فإنّ الانسحاب الأميركي في نهاية سنة ٢٠١١، وما يمكن أنْ ينطوي عليه من تداعياتٍ تتعلّق بجوهر إعادة بناء العراق، ومستقبل علاقاته مع دول الجوار ولا سيما مع إيران، ومكانته الإقليمية عامّةً، يمثّل حدثًا مفصليًا ثالثًا، غير أنّه لا يمكن التنبؤ الآن بإحالاته في ما يرتبط بمكانة إسرائيل الإقليمية وآفاق تسوية القضية الفلسطينية[٢].

وتؤكّد معظم التحليلات التاريخية والأمنية الإسرائيلية أنّ العراق، من ناحية الوقائع التاريخية، كان دائمًا دولة مواجهةٍ مع إسرائيل، وأنّه أرسل المرّة تلو الأخرى، وفي ظلّ حكوماتٍ متعدّدةٍ، جيوشًا تألّف كلّ جيشٍ منها من ثلث قواته النظامية البرية لمحاربة إسرائيل. واجتازت هذه الجيوش أراضي الأردن في حربي ١٩٤٨ و١٩٦٧ ، وانضمّت إلى الجبهة السورية في هضبة الجولان في حرب ١٩٧٣. وفي حرب الخليج الأولى سنة ١٩٩١ أطلق صدام حسين ٣٩ صاروخًا على إسرائيل. غير أنّ هزيمة صدّام في ١٩٩١ وسقوطه في ٢٠٠٣ تسبّبا بإبعاد العامل العراقي عن تقديرات إسرائيل الإستراتيجية لمدّة عشرين

[١] العقيد احتياط بيساح ميلوفني، "غزو الكويت– الزاوية العراقية"، مجلة معراخوت الصادرة عن هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، العدد ٤٤٤، آب/ أغسطس ٢٠١٢. والكاتب هو مؤلف كتاب "حروب بابل الحديثة"، الصادر عن منشورات معراخوت سنة ٢٠١٠

[٢] يوئيل غوجانسكي: "هل انتهى العهد الأميركي في الشرق الأوسط؟"، "عدكان إستراتيجي" (المستجد الإستراتيجي)، المجلد ١٥، العدد ٤، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣، معهد دراسات الأمن القومي– جامعة تل أبيب.

عامًا[٣]. وقد عاد بقوة مؤخّرًا إلى صلب هذه التقديرات، على خلفية انسحاب الجيش الأميركي منه، وبتأثير ثورات "الربيع العربي".

تلاشي تهديد "الجبهة الشرقية" وكبح "البرنامج النووي العراقي"

وفقًا لتلك التحليلات، فإنّ من أهمّ أسباب إبعاد العامل العراقي عن تقديرات إسرائيل الإستراتجية فترة عقدين من الزمان، ما يلي:

أولاً، تعرّض العراق، الذي شكّل عنصرًا مركزيًّا في أيّ جبهةٍ شرقيةٍ ضدّ إسرائيل، إلى هزيمةٍ في حربيْ الخليج الأولى والثانية، ونجم عن ذلك تدمير قواته العسكرية، بحيث أصبح بحاجةٍ إلى أعوامٍ طويلةٍ كيْ يعيد بناء قوةٍ عسكريةٍ مؤثّرةٍ، هذا إذا ما نجح أصلاً في الحفاظ على وحدته الجغرافية [٤].

وكانت "الجبهة الشرقية"، في منطقة الحدود مع الأردن، مثار قلقٍ دائمٍ لدى إسرائيل، وخصوصًا بعد حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧. واتّخذت، منذ تلك الحرب، حجةً لتسويغ مفهومٍ إستراتيجيٍ جديدٍ في "نظرية الأمن الإسرائيلية" فحواه أنّ نهر الأردن يجب أنْ يكون من الآن فصاعدًا جزءًا من "حدود إسرائيل الأمنية"، كونه يضمن لها عُمقًا إستراتيجيًا و"حدودًا يمكن الدفاع عنها"، وفقًا لما ورد في حينه في ما عُرف باسم "خطّة يغئال ألون" (التي اقترحت أنْ يظلّ غور الأردن في يد إسرائيل، وكذلك منطقة غوش عتسيون وجزءً من جبال الخليل والقدس الموّحدة)[٥].

ويؤكّد "المجلس الإسرائيلي للسلام والأمن" أنّه عندما تبلور مفهوم الحاجة إلى حدودٍ قابلةٍ للدفاع عنها وبالتالي جرى تحرير ضرورة الاحتفاظ بسيطرةٍ إسرائيليةٍ على منطقة غور الأردن (كما وجد ذلك تعبيرًا له مثلًا في "خطة ألون" من سنة ١٩٦٧)، كان التهديد الرئيسي المتربص بإسرائيل وقتئذٍ هو إمكان

---

[٣] دوري غولد: "في إثر الخروج من العراق: هل يُعاد إحياء الجبهة الشرقية؟"، صحيفة "يسرائيل هيوم"، ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١؛ أمير أورن: "الانسحاب من العراق– الجيش الأميركي سيخرج، والتهديد الإيراني سيتعاظم"، صحيفة "هآرتس"، ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١؛ يوئيل غوجانسكي: "غداة الانسحاب الأميركي من العراق"، "مباط عال" (نظرة عليا)، العدد ٢٨٨، ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١، معهد دراسات الأمن القومي– جامعة تل أبيب؛ إفرايم كام: "نتائج الانسحاب الأميركي من العراق"، صحيفة "يسرائيل هيوم"، ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١.

[٤] "المجلس الإسرائيلي للسلام والأمن" (جمعية خبراء في مجال الأمن القومي أسسها الجنرال احتياط أهارون ياريف): "وثيقة المجلس بشأن موضوع الحدود القابلة للدفاع عنها"، أيلول/ سبتمبر ٢٠١١

[٥] أفنير سمحوني: "ورقة موقف: العمق الإستراتيجي والجبهة الشرقية– مواجهة التهديدات من الشرق والوجود العسكري في الضفة الغربية"، مدرسة الحكم والسياسة– جامعة تل أبيب، حزيران/ يونيو ٢٠٠٦

تعرّضها إلى هجوم بريّ واسع النطاق، يدعمه جويًا تحالفٌعربيٌ. وواجهت إسرائيل مثل هذا التهديد في حروب ١٩٤٨– ١٩٤٩، و١٩٦٧، و١٩٧٣. وكان تهديدًا مصيريًا بسبب عدم التناظر بين إسرائيل والعالم العربي، ولأنّ أحد عوامل ذلك كان كامنًا في انعدام العمق الإستراتيجي[٦].

وبرأي أفنير سمحوني فإنّ غزو العراق سنة ٢٠٠٣ أدّى إلى إلغاء التهديد العسكري العراقي لإسرائيل، سواءً على مستوى الحرب التقليدية، أو على مستوى الحرب غير التقليدية. في الوقت نفسه، فإنّ احتمال أنْ تشكّل قوًى أخرى، مثل الأردن وسورية والسلطة الفلسطينية، "جبهة شرقية" جديدةً ضدّ إسرائيل ظلّ ضئيلًا للغاية. ذلك بأنّ الأردن وقّع معاهدة سلامٍ مع إسرائيل (١٩٩٤) فضلًا عن أنّ قدراته العسكرية محدودةٌ. أمّا سورية فتعاني من عزلةٍ دوليةٍ وقدرتها العسكرية آخذةٌ في الاضمحلال منذ انهيار حليفها الأهمّ، الاتّحاد السوفياتي السابق (١٩٩١)، والسلطة الفلسطينية لا تملك أصلاً قدراتٍ عسكريةً تقليديةً مهمّةً[٧].

ويشير آرييه شاليف إلى أنّ إسرائيل سادت فيها ، لأعوامٍ طويلةٍ، تقديراتٌ استخباراتيةٌ مؤدّاها أنّ بإمكان العراق أنْ يرسل ٨– ١٠ فرقٍ عسكريةٍ، ونحو ٤٠٠ طائرة حربية وطائرة هليوكوبتر إلى إسرائيل. وكان الجيش الإسرائيلي يأخذ في الحساب احتمال أنْ تشترك قواتٌ عسكريةٌ عراقيةٌ بهذا الحجم، الذي يساوي حجم الجيش المصري، في أيّ حربٍ تشن على إسرائيل [٨].

ثانيًا، كبح "البرنامج النووي العراقي". وقد بدأ بقصف مفاعل "تموز" في سنة ١٩٨١، وأنْجز بعد حرب الخليج الأولى، من خلال فرض رقابةٍ دوليةٍ على إنتاج العراق العسكري. وفي سياق قراءةٍ إسرائيليةٍ قدّمها مختصٌّ في الشؤون العراقية لكتاب "تسجيلات صدّام: طريقة عمل نظامٍ"، الذي صدر سنة ٢٠١١ واحتوى على تفريغ لآلاف التسجيلات الصوتية وتسجيلات الفيديو التي حصلت عليها القوات الأميركية، وتغطي اجتماعات صدّام حسين مع وزرائه والقادة العسكريّين وشيوخ القبائل وكبار الشخصيات الزائرة خلال مراحل مهمّة من تاريخ العراق، ١٩٧٨–٢٠٠١؛ وهو من إعداد ثلاثة باحثين أميركيّين هم كيفن وودز من "معهد التحليلات العسكرية"، وديفيد بالكي ومارك ستاوت، وكلاهما من "جامعة الدفاع الوطني"، كان التأكيد أنّ صدام كان يعتقد منذ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٨ أنّ حيازته للسلاح النووي

---

[٦] "المجلس الإسرائيلي للسلام والأمن"، مصدر سبق ذكره.

[٧] أفنير سمحوني، مصدر سبق ذكره.

[٨] آرييه شاليف، "خط الدفاع في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)"، منشورات هكيبوتس همئوحاد– تل أبيب ١٩٨٢.

ستمكّنه من ردع إسرائيل عن استخدام سلاحها النووي، ما سيحث الدول العربية على شنّ حربٍ ضدّ إسرائيل. وأضاف هذا المختصّ: "على الرغم من أنّ محاولة العراق امتلاك أسلحةٍ نوويةٍ كانت موجّهةً إلى إيران، إلّا أنّ إسرائيل كانت لها أسبابٌ وجيهةٌ للقلق منها. وقد انتهت هذه المحاولة بالتزامن مع حرب الخليج في ١٩٩١، وقيام الأمم المتّحدة بفرض رقابةٍ عليه بعد أنْ وضعت الحرب أوزارها. ولو لم يحتلّ صدّام الكويت، لكان من المنطقي الافتراض بأنّه سيحقّق غايته النووية، مع كل المخاطر المترتّبة على ذلك"[٩].

من تقرير بيكر– هاملتون إلى الانسحاب الأميركي

في واقع الأمر، عاد العامل العراقي إلى تقديرات إسرائيل الإستراتيجية بالتزامن مع ظهور أولى بوادر الحديث على الانسحاب الأميركي من العراق، وخصوصًا لدى نشر "المجموعة الأميركية لدراسة العراق"، في ٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، تقريرًا أعدّته لجنة برئاسة وزير الخارجية الأميركية الأسبق جيمس بيكر، والسيناتور الديمقراطي الأسبق لي هاملتون، أوصت فيه، من ضمن أشياءَ أخرى، بسحب معظم قوات الجيش الأميركي من العراق حتّى بداية سنة ٢٠٠٨، وحثّت الإدارة الأميركية على إجراء مفاوضاتٍ مع كلّ من إيران وسورية، وطالبتها بممارسة الضغط على إسرائيل لتسريع المفاوضات مع الفلسطينيين لحلّ الصراع، وفتح مفاوضات مع سورية للتوصّل إلى اتّفاق سلام يتضمّن انسحاب إسرائيل من هضبة الجولان.

وقد أكّد التقرير أنّ الولايات المتّحدة لن تكون قادرةً على تحقيق أهدافها في الشرق الأوسط ما لم تتعامل مباشرةً مع الصراع العربي – الإسرائيلي. وأنّه يجب أنْ يكون هناك التزامٌ متجدّدٌ ومستمرٌّ بتسويةٍ شاملةٍ بين العرب والإسرائيليّين على جميع الجبهات: لبنان وسورية وفلسطين. وهذا الالتزام يجب أنْ يشمل المحادثات المباشرة مع وبين إسرائيل ولبنان والفلسطينيين الذين يقبلون بحقّ إسرائيل في الوجود، ولا سيما سورية التي تكون نقطة العبور الرئيسية لنقل الأسلحة إلى حزب الله، وتدعم مجموعاتٍ فلسطينيةً متطرّفةً، حيث إنّه لا حلّ عسكريًا لهذا الصراع.

وأشير في التقرير إلى أنّ المفاوضات مع سورية في شأن السلام، يجب أنْ تشمل بعض العناصر، وهي الامتثال الكامل لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١ الذي يوفر إطارًا لاستعادة لبنان سيادته،

[٩] أماتسيا برعام، "التسجيلات السرية لصدام حسين"، صحيفة "هآرتس"، ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١.

والتعاون الكامل مع التحقيق في كلّ الاغتيالات السياسية في لبنان، والتحقّق من وقف المساعدات إلى حزب الله واستخدام الأراضي السورية لنقل الأسلحة من إيران إليه، وأنْ تستخدم سورية نفوذها لدى حزب الله و"حماس" لإطلاق الجنود الإسرائيليين الأسرى، والتحقق من وقف سورية محاولات تقويض الحكومة المنتخبة ديمقراطيًا في لبنان، والتحقّق من وقف شحنات الأسلحة من سورية إلى "حماس" أو غيرها من الجماعات الفلسطينية المتشدّدة، وأن تساعد سورية في الحصول على التزام من "حماس" بالاعتراف بحق إسرائيل في الوجود. وفي مقابل هذه الإجراءات وفي سياق اتّفاق سلامٍ شاملٍ آمنٍ، يعيد الإسرائيليون الجولان، مع ضماناتٍ أميركيةٍ لأمن إسرائيل، يمكن أنْ تضمّ قوةً دوليةً على الحدود، بما في ذلك قواتٍ أميركيةً، إذا ما طلب الطرفان ذلك.

وفي ما يخصّ القضية الفلسطينية، أكّد التقرير أنّه يجب التمسّك بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، ومبدأ الأرض مقابل السلام، بالنظر إلى أنّ ذلك الأساس الوحيد لتحقيق السلام، وتقديم دعمٍ قويٍ للرئيس الفلسطيني محمود عباس والسلطة الفلسطينية لأخذ زمام المبادرة في تمهيد الطريق لإجراء مفاوضاتٍ مع إسرائيل، وبذل جهدٍ كبيرٍ في دعم وقف إطلاق النار، وتقديم الدعم لحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية (بين حركتيْ "فتح" و"حماس")، وعقد مفاوضاتٍ تعالج قضايا الوضع النهائي الخاصّة بالحدود والمستوطنات والقدس وحقّ العودة ونهاية الصراع.

ولم تُخفِ إسرائيل في حينه امتعاضها من هذا التقرير، لكنّ مصادرَ رفيعةَ المستوى في ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية في ذلك الوقت إيهود أولمرت، أكّدت أنّ التقرير لن يؤثّر في سياسة إدارة الرئيس جورج بوش الابن، وخصوصًا في ما يتعلّق بسورية، وبشروط المفاوضات مع الفلسطينيين بعد انتصار حركة "حماس" في الانتخابات التشريعية الفلسطينية (في ٢٠٠٦) والذي تُرجم بتأليف حكومة وحدةٍ فلسطينيةٍ بينها وبين حركة "فتح" [١٠].

ورأت مصادرُ دبلوماسيةٌ إسرائيليةٌ رفيعة المستوى أنّ هذا التقرير ينطوي على العديد من المفاهيم الخاطئة، ومنها:

أوّلاً، الحديث عن الشرق الأوسط بمصطلحاتٍ تعود إلى ما قبل ١٠– ١٥ عامًا.

[١٠] باراك رافيد، "تقرير بيكر– هاملتون لم يثر أي تخوفات في ديوان رئيس الحكومة"، صحيفة "معاريف"، ٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧.

ثانيًا، أنّ نظام آيات الله في إيران أعلن أنّ الهدف من وراء ثورته هو أنْ تنتشر في الخارج، وأنْ تتحوّل إلى ثورةٍ إسلامية في الشرق الأوسط والعالم كلّه. وما يثبت ذلك هو أنّ إيران تحوّلت في الأعوام الأخيرة إلى أكبر مصدّر للإرهاب في العالم. وبناءً على ذلك، فإنّ المفاوضات معها، وعرضَ اقتراحٍ عليها بأنْ تتنازل عن هدفها المركزي يبدوان كما لو أنّهما مقاربةٌ معزولةٌ عن الواقع.

ثالثًا، إنّ لإيران هدفًا يتمثّل في إقامة حيّزٍ شيعيّ تكون لها صلاحياتٌ سياسيةٌ وعسكريةٌ كاملةٌ عليه. ويشمل هذا الحيّز كلّا من العراق وسورية ولبنان، بالإضافة إليها. لإيران مصلحة في أنْ تستمرّ الأعمال الإرهابية في العراق، وفي أنْ تنسحب الولايات المتّحدة منه، حتى لا يتحوّل إلى دولةٍ ديمقراطيةٍ يمكن أنْ تمسّ الحيّز الشيعي الذي تخطّط له.

رابعًا، إنّ الشعوب العربية في الشرق الأوسط تعاني من مشكلاتٍ كثيرةٍ نابعةٍ من جوهر تاريخ هذه المنطقة، ومن التقاليد المتعلّقة بصور تطبيق الإسلام كأيديولوجيا مركزيةٍ في حياتها. وهذه المشكلات ليست مرتبطةً على الإطلاق بالصراع الإسرائيلي– الفلسطيني. مع ذلك، يبدو أنّ الدعاية العربية أفلحت في أنْ تتغلغل إلى رؤوس عدد من الأشخاص في أوروبا، والآن في الولايات المتّحدة أيضًا، وأقنعتهم بأنّ حل هذا الصراع سيوفّر حلولًا لجميع المشكلات في الشرق الأوسط.

خامسًا، من الواضح تمامًا أنّه حتى الموعد الذي يقترحه التقرير لانسحاب الجيش الأميركي من العراق (بداية ٢٠٠٨) لا يمكن التوصّل إلى نهايةٍ للصراع مع الفلسطينيين. ولا يجوز التوصّل إلى حلٍّ سريعٍ لكثيرٍ من القضايا المعقّدة في هذا الصراع، مثل الحدود والقدس وحقّ العودة [١١].

في المقابل رأى أستاذ تاريخ الشرق الأوسط في جامعة حيفا والمتخصّص في العراق البروفسور أماتسيا برعام أنّ العلاقة الوحيدة بين مشكلات العراق وبين الصراع الإسرائيلي – العربي هي من خلال سورية. وأكّد أنّه لو كان بالإمكان، مثلًا، إبعاد سورية عن إيران، ووضع حاجز بين إيران وحزب الله، لكان ذلك من شأنه أنْ يساعد إسرائيل وسورية وأميركا معًا، حيث أنّ السوريين سيغلقون عندها الحدود بينهم وبين العراق التي ما يزال يعبر منها الكثير من الأشخاص، وخصوصًا من تنظيم القاعدة. وفي حال قيام سورية بإغلاق الحدود مع العراق، وتسوية مشكلاتها مع لبنان، فستحصل على مقابل من الأميركيّين بكلّ تأكيدٍ. وفي هذا السياق فقط يكون ثمّة احتمالٌ للتقدّم في مقابل سورية بحسب توصيات لجنة بيكر–

[١١] المستشرق والسفير الإسرائيلي الأسبق لدى مصر تسفي مازائيل، "عن المفاهيم الخاطئة الواقفة في صلب تقرير بيكر– هاملتون"، موقع "المركز المقدسي لشؤون الجمهور والدولة"، ١١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦.

هاملتون، ومن خلال دخول إسرائيل في مفاوضاتٍ معها. من جهةٍ أخرى، نوّه بأنّ المشكلات بين السنّة والشيعة والأكراد في العراق بدأت في سنة ١٩٢٠ عندما قامت الدولة العراقية، وليس لهذا أيّ علاقةٍ مع الحركة الصهيونية وإسرائيل، وطوال الأعوام الفائتة ميّز النظام السنّي العراقي ضدّ الشيعة، وهذا غير مرتبطٍ بتاتًا بالمسألة الصهيونية أو الإسرائيلية، بل إنّه صراعٌ بين طائفتين داخل العراق على الحكم، وعلى الموارد الاقتصادية [١٢].

ما بعد الانسحاب الأميركي

كما ذُكر أعلاه، يشكّل الانسحاب الأميركي من العراق الحدث المفصلي الثالث في سياق "العهد الجديد" المتعلّق بتاريخ هذا البلد.

ووفقًا لقراءة أحدث التقديرات الإسرائيلية، فإنّ هناك عواملَ كثيرةً مرتبطةً بهذا الانسحاب لا تصبّ في مصلحة إسرائيل. ونذكر منها ما يلي:

- صعود النفوذ الإيراني في العراق.
- احتمال تحوّل العراق إلى دولة مصدّرة للإرهاب.
- تراجع مكانة الولايات المتحدة الدولية والإقليمية.

ويعتقد محلّل الشؤون الأمنية لموقع "يديعوت أحرونوت" أنّ الانسحاب الأميركي من العراق كان مقرونًا بظواهرَ أخرى خلال الأعوام التي سبقته، وأثّرت سلبًا في وضع إسرائيل الأمني والسياسي. وقد أشار على نحو خاصّ إلى الظواهر التالية:

١- عزلة إسرائيل على الصعيد الدولي، وازدياد العداء لها وسط دولٍ كانت تراها حتّى وقتٍ قريبٍ دولاً صديقةً.

٢- التآكل الكبير الذي حدث في مكانة الولايات المتّحدة كدولةٍ كبرى مسيطرةٍ، والضعف الذي اعتراها بعد الانسحاب من العراق.

٣- غياب المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية، وتعاظم قوة "حماس".

---

[١٢] رأي أكاديمي إسرائيلي حول تقرير بيكر– هاملتون، "المشهد الإسرائيلي"، ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار.

٤- الأزمة الاقتصادية العالمية التي سببت تباطؤًا في التصدير الإسرائيلي، الأمر الذي جعل من الصعب على إسرائيل تخصيص الأموال المطلوبة لميزانية الدفاع والأمن، وإحداث التغييرات الضرورية لمواجهة المخاطر المستجدّة[١٣].

ويتصاعد الانشغال في إسرائيل يومًا بعد يومٍ بالوجهة العامّة التي تعتزم الولايات المتّحدة أنْ تسير نحوها في ظلّ الولاية الثانية للرئيس باراك أوباما التي بدأت للتوّ، ولا سيما في ضوء مؤشّرات قويةٍ تدلّ على أنّها قد غيّرت المقاربة المتعلّقة بسياستها الخارجية، وانتقلت من "مبدأ التدخّل" في بؤر التوتّر في العالم إلى "مبدأ الانطواء"، وسوف يترتّب على ذلك وهن الصلة العميقة الأيديولوجية والتاريخية والثقافية بين الأمتين الأميركية والإسرائيلية، والتي شكّلت عصب العلاقات الخاصّة بينهما على مرّ الأعوام.

وبحسب تقديراتٍ إستراتيجيةٍ جديدةٍ، فإنّ الولايات المتّحدة اتّخذت توجّهًا انطوائيًا أكثرَ منْ أيّ وقتٍ مضى، وأفضت بنفسها إلى زعزعة وضعها وإضعاف نفوذها الذي كان بارزًا على الساحة الدولية، وبناءً على ذلك تُرك حلفاؤها في جميع أنحاء العالم، الذين باتوا يفتقرون إلى القدرة التي تمكّنهم من الاعتماد على نصيرتهم وظهيرهم، للدفاع عن أنفسهم وحدهم [١٤].

وفي ما يخصّ القضية الفلسطينية، ينعكس ذلك كلّه على تكريس المقاربة التي تتبنّاها إسرائيل إزاء تسوية هذه القضية في الآونة الأخيرة، وفحواها الإصرار على أنْ تكون التسوية مستندةً أولًا ودائمًا إلى الأمن.

وفي هذا الشأن تحديدًا، يجدر أنْ نستعيد ما أكّده الرئيس الأسبق لهيئة الأركان العامّة للجيش الإسرائيلي، ووزير الشؤون الإستراتيجية في الحكومة الإسرائيلية المنتهية ولايتها، موشيه يعالون، بأنّ الخطاب السياسي الأول الذي ألقاه رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في جامعة "بار إيلان"، في حزيران/ يونيو ٢٠٠٩، بعد شهرين من توليه رسميًا مهمّات منصبه، والذي أعلن فيه لأول مرّةٍ "تأييده المشروط" لقيام دولةٍ فلسطينيةٍ، عكس في الوقت ذاته، وهذا ما اتّضح لاحقًا، تحوّلًا مهمًّا في سياسة إسرائيل يتمثّل في العودة إلى السياسة التقليدية المعتمدة على الأمن كمفتاحٍ لتحقيق سلامٍ دائمٍ. وأضاف

---

[١٣] رون بن يشاي، "٢٠١١: سنة سيئة على الصعيد الأمني"، "يديعوت أحرونوت" (الموقع الإلكتروني)، ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١.

[١٤] عنات كورتس وشلومو بروم (محرران)، "تقويم استراتيجي لإسرائيل ٢٠١٢- ٢٠١٣"، إصدار: "معهد دراسات الأمن القومي" في جامعة تل أبيب، شباط/ فبراير ٢٠١٣؛ داني روتشيلد وتومي شتاينر: "تقويمات هرتسليا ٢٠١١"، الملخص التنفيذي لمؤتمر هرتسليا الـ ١١ بشأن المناعة والأمن القومي الإسرائيلي، أيار/ مايو ٢٠١١.

يعالون أنّ هذه السياسة تقوم على فهم البيئة الإستراتيجية في الشرق الأوسط وجذور الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. وقال إنّ تجربته العسكرية الطويلة، التي تقلّد خلالها مناصبَ عديدةً منها رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية "أمان"، وقائد المنطقة العسكرية الوسطى (تشمل الضفة الغربية)، ونائب رئيس هيئة الأركان العامّة، ثم رئيس هيئة الأركان، أقنعته بحيوية وضرورة مواجهة التهديدات الأمنية وضمان توفّر منظوماتٍ دفاعيةٍ ملائمةٍ، من دون الاستكانة للأوهام والأفكار الحالمة محذّرًا من "تفسير الهدوء النسبي الذي يسود حاليًا على حدود إسرائيل وداخل يهودا والسامرة (الضفة الغربية) بصورةٍ خاطئةٍ". ولفت إلى أنّ إسرائيلَ ملزمةٌ بالعمل بناءً على مجمل هذه الحسابات قبل موافقتها على قيام دولةٍ فلسطينيةٍ، مشدّدًا على رفضه الرأي القائل بأنّ السلام يستوجب انسحابًا إسرائيليًا إلى خطوط الهدنة "الخطرة" من سنة ١٩٤٩، وعلى أنّ "تجريد الدولة اليهودية من العمق الإستراتيجي والحماية الطوبوغرافية في إطار هذه الحدود، يشكّل دعوةً مفتوحةً للحرب ضدّ إسرائيل"[١٥].

وتتكرّر مثل هذه التصريحات على لسان نتنياهو نفسه، فمثلاً في جولةٍ قام بها في غور الأردن يوم ٨ آذار/ مارس ٢٠١١ تعهّد بأنْ يبقى الجيش الإسرائيلي مسيطرًا على الغور في أيّ تسويةٍ يُتوصل إليها مع الفلسطينيّين في المستقبل، مؤكدًا أنّه إذا كان هذا الأمر صائبًا قبل الزلزال العربي الذي ضرب المنطقة فإنّه أصبح ضروريًا أكثرَ بعده، في ظل حالةٍ من عدم الاستقرار لا يدرك أحدٌ نهايتها، وتستلزم ضمان وجود أسسٍ أمنيةٍ صلبةٍ، وحدودٍ آمنةٍ يمكن الدفاع عنها. كما شدّد على أنّه في حال بقاء الخطّ الحدودي في غور الأردن مخترقًا فهذا يعني أنّه يمكن تهريب صواريخَ وقذائفَ صاروخيةٍ والوصول بها إلى أيّ مكانٍ في إسرائيل، إلى تل أبيب والقدس، ولذا فإنّه لا يوجد أيّ بديل من خطّ الدفاع الذي يوفّره الجيش الإسرائيلي. ووفقًا لصحيفة "هآرتس" (٢٠١١/٣/٩)، التي أوردت هذه التصريحات، فإنّ رئيس الحكومة بدأ حملةً خاصّةً لدى زعماءِ دولٍ مركزيةٍ في العالم تهدف إلى الحصول على تأييدهم الاحتفاظ بوجودٍ عسكريٍ إسرائيليٍ في منطقة غور الأردن في نطاق أيّ اتّفاق سلامٍ يُتوصل إليه مع الفلسطينيين في المستقبل، وهو ما يتسّق مع مسعاه لجعل "السلام مستندًا إلى الأمن".

كما أفلح نتنياهو، في أثناء اللقاء الذي عقد في البيت الأبيض بينه وبين الرئيس الأميركي باراك أوباما في تموز/ يوليو ٢٠١٠، في انتزاع إقرارٍ من جانب هذا الأخير يؤكّد، بصريح العبارة، أنّ

---

[١٥] موشيه يعالون، "يجب العودة إلى سياسة سلام تعطي الأولوية للأمن"، مداخلة في مؤتمر حول "احتياجات إسرائيل الأمنية الحاسمة لصنع سلام قابل للتطبيق"، نظمه "المركز المقدسي لشؤون الجمهور والدولة"– القدس، حزيران/ يونيو ٢٠١٠.

"لإسرائيل متطلّباتٌ أمنيةٌ خاصّةٌ، بالنظر إلى حجمها وتاريخها وموقعها والمخاطر التي تواجهها..."، وهو ما حدا بالأول خلال اجتماع حكومته المنعقد يوم ١١ تموز/ يوليو ٢٠١٠ إلى تأكيد أنّه خرج بانطباعٍ مؤدّاه "أنّ الرئيس (الأميركي) يصغي إلى الاحتياجات الأمنية الخاصّة لدولة إسرائيل ويتفهّمها".

وطبقًا لخطب نتنياهو المتعدّدة، فإنّ "أسس الأمن" بحسب رؤيته تنطلق من إدراك حقيقة ما يعرّض إسرائيل إلى الخطر، ذلك بأنّه منذ اتّفاق أوسلو (١٩٩٣) تضافرٌ كقوله "عنصران قويان في المعادلة الراهنة، ويجب على أيّ معاهدةٍ سلميةٍ أنْ تأخذهما في الحساب وتتجاوب معهما: العنصر الأول هو صعود إيران وتوابعها، والعنصر الثاني هو صعود مفهوم حرب الصواريخ والقذائف". وتابع قائلاً: "يجب علينا تحقيق تسوياتٍ سلميةٍ تقدّم الحلول لكلّ من هذه التهديدات، إذ إنّنا لا نريد العودة إلى ما جرى سواءً عند إخلائنا لبنان حيث كانت النتيجة نشوء قاعدةٍ إيرانيةٍ إلى الشمال من أراضينا وإطلاق الكثير من القذائف الصاروخية عليها والتعاظم العسكري داخل هذا الجيب، أو ما جرى في غزّة حيث نشأ جيبٌ إيرانيٌ جنوبيٌ مع إطلاق الكثير من القذائف الصاروخية على إسرائيل وثمّة تسلّح بوتيرةٍ متزايدةٍ. وبالتالي يجب علينا ضمان عدم تغلغل الصواريخ والقذائف والوسائل القتالية الأخرى أو العناصر الإرهابية إلى أيّ مناطقَ يُطلب من إسرائيل إخلاؤها ضمن التسوية السلمية. كما أضيف إلى هذه التهديدات المحتملة عنصرٌ ثالثٌ توارى عن الأنظار خلال العقد الأخير منذ هزيمة صدام حسين في العراق وهو عدم تكوّن ما يُعرف بالجبهة الشرقية مجددًا. لا أقول إنها سوف تتكوّن حتمًا لكن أؤكّد ضرورة أنْ نضمن في إطار اتّفاقاتٍ سلميةٍ واقعيةٍ، وحرصاً على احتياجاتنا الأمنية الواقعية، وجود تدابيرَ أمنيةٍ ميدانيةٍ تقدّم الحلول لمجمل هذه المخاطر... فضلاً عن أخذ احتمال حدوث تغيّرٍ داخليٍ في نظام الحكم، كما خبرنا ذلك في الماضي، في الحسبان أيضًا" [١٦].

كما تجدر الإشارة إلى أنّه في الأسبوع الأخير من ٢٠٠٩، وفي سياق خطابٍ آخرَ أمام اجتماع السفراء الإسرائيليّين، شرح نتنياهو موقفه إزاء الترتيبات الأمنية الفعّالة التي ينبغي تطبيقها في حال التوصّل إلى تسويةٍ سلميةٍ مع الفلسطينيّين. وفي إطار ذلك أكّد أنّه ومن أجل المحافظة على بقاء الضفّة الغربية منطقةً منزوعة السلاح لا بدّ للجيش الإسرائيلي من الاحتفاظ بوجودٍ عسكريٍ على امتداد نقاط

[١٦]– خطاب رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في حفل تخريج دورة طلاب كلية الأمن القومي، ٢٧ تموز/ يوليو ٢٠١٠، موقع رئيس الحكومة الإسرائيلية على الشبكة.

الدخول من الشرق، وذلك بغية إحباط عمليات التسلّل والتهريب التي يمكن أنْ تغرق المنطقة بالأسلحة والذخيرة. ومن ناحيةٍ عمليةٍ فقد أكّد لسفرائه أهمية منطقة غور الأردن الحاسمة لأمن إسرائيل.

ويمكن القول إنّه بذلك واصل تقاليدِ مديدةً لرؤساء حكوماتٍ إسرائيليّينَ رأوا في غور الأردن خطّ الدفاع المتقدّم لدولة إسرائيل.

وكان إسحاق رابين قد استعرض في آخر خطابٍ له أمام الكنيست، في الخامس من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٥، قبل شهرٍ واحدٍ من اغتياله، رؤيته في ما يتعلّق بالحدود المستقبلية، معلنًا أنّ إسرائيل لن تعود إلى خطوط الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧. وأضاف أنّ "حدود الأمن للدفاع عن دولة إسرائيل ستقام في غور الأردن وفق التفسير الأوسع لهذا المفهوم". ويبدو أنّ رابين لم يقصد الدفاع عن إسرائيل على امتداد المسار الضيّق لنهر الأردن ذاته، وإنّما خطّط لاستغلال المنحدرات الشرقية لسلسلة الجبال المطلّة على منطقة غور الأردن.

وفي مقابلة أدلى بها إلى صحيفة "هآرتس" في ١٤ نيسان/ أبريل ٢٠٠٥ أكّد أريئيل شارون أيضًا وجوب سيطرة إسرائيل على منطقة غور الأردن من مرتفعات الجبال المطلّة عليها.

من ناحيةٍ أخرى، يؤكّد "المجلس الإسرائيلي للسلام والأمن" في وثيقةٍ جديدةٍ صادرةٍ عنه أنّ التهديدات العسكرية الرئيسية التي ستضطر إسرائيل إلى مواجهتها في الحاضر والمستقبل المنظور، تنحصر في مجالين رئيسيّين آخرين:

١- مواجهة في مجالٍ يقع تحت أو دون الحرب النظامية الكلاسيكية، أيْ في مجال حرب العصابات والإرهاب، وهو ما يطلق عليه أحيانًا مجال الحرب غير المتناظرة. وتعكس هذه التسمية السمتين الرئيسيتين لهذه الحرب وهما: أولاً، كونها حربًا ليست بين دولٍ، وإنّما بين دولةٍ وطرفٍ غير دولانيٍ؛ ثانيًا، أنّها تجري بطرقٍ أخرى بغية موازنة التفوّق الكمي والتكنولوجي لدولة إسرائيل.

٢- خوض حربٍ ضدّ إسرائيل بأدواتٍ وأسلحةٍ إستراتيجيةٍ، وخصوصًا الصواريخ الباليستية وأسلحة الدمار الشامل، ويهدف استخدام هذه الوسائل أيضًا إلى موازنة أفضليات ونواحي تفوّق إسرائيل في مجال الحرب النظامية وفي الوقت ذاته في المجال الإستراتيجي، حيث تحسب إسرائيل، كما يرى خصومها، دولةً ذات قدرٍ نوويةٍ عسكريةٍ وقدراتٍ صاروخيةٍ متطورةٍ أيضًا.

وبرأيه، لا تشكل منطقتا غور الأردن وغربي الضفة ردًا واقعيًا أو ذا صلة على هذين التهديدين الرئيسيين الجديدين. وفي نطاق المفاوضات مع الفلسطينيين بشأن الحدود الدائمة، يمكن رسم حدود قابلة للدفاع عنها على أساس خطوط ١٩٦٧ مع تبادل أراضٍ بحجم غير كبيرٍ.

ويضيف أن الرزمة الأمنية، التي تشمل المكونات السياسية للاتفاق، والترتيبات الأمنية، والعلاقات الإستراتيجية التي ستنشأ مع الجوار بعد توقيع الاتفاق، فضلاً عما سيوفره من شرعية دولية– كل ذلك من شأنه أنْ يحسّن وضع إسرائيل الأمني مقارنةً بما هو الوضع عليه في الوقت الحالي، وأنْ يتيح لها إمكان تحقيق الأمن بثمنٍ معقولٍ[١٧].

مسودة

[١٧] "المجلس الإسرائيلي للسلام والأمن"، مصدر سبق ذكره.